

بقتل الكلاب، ثم قال: ما بالهم وبال الكلاب؟ ثم رخص في كلب الصيد و كلب الغنم وقال: إذا ولغ الكلب في الإبناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب رواه مسلم (آثار السنن ١: ١١).

”ولو وجب أن يعمل بما رويتنا في السبع ولا يجعل منسوخا، لكان ما روى عبد الله بن مغفل في ذلك عن النبي ﷺ أولى مما روى أبو هريرة، لأنه زاد عليه والزائد أولى من الناقص، فكان ينبغي لهذا المخالف لنا أن يقول لا يطهر الإبناء حتى يغسل ثمانى مرات، السابعة بالتراب، والثامنة كذلك، ليأخذ بالحديثين جميعا، فإن ترك حديث عبد الله بن مغفل فقد لزمه ما ألزمه خصمه في تركه السبع التي قد ذكرنا، وإلا فقد بينا أن أغلظ النجاسات يطهر منها غسل الإبناء ثلاث مرات فما دونها أخرى أن يطهر ذلك أيضا“ (١٣: ١). وتعبه الحافظ في الفتح بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوهم العمل بالحديث أصلا ورأسا، لأن اعتذار الشافعية عن ذلك إن كان متجها فذاك، وإلا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به، قاله ابن دقيق العيد اهـ (٢٤٢: ١). قلت: لم يترك الحنفية العمل به أصلا ورأسا، بل حملوا أمر التسبيح<sup>(١)</sup> والترتيب على الندب، وأمر الثلاث على الوجوب، وقالوا: لم يرد عن النبي ﷺ في أحاديث التسبيح إيجاب عدد معين، وإلا لم يختلف الروايات فيه بالسبع التطهير، ولم يرد رواية بعدد أقل منه في الباب وحملنا فوق ذلك على المبالغة. وحديث الثلاث وإن لم يكن في قوة السند مثل حديث السبع ولكنه أرجح منه لموافقة القياس الذي مر ذكره في كلام الطحاوى وقد عرفت حسن إسناده وثقة رواه فلا لوم علينا في الأخذ به وجعله أصلا والله تعالى أعلم.

(١) قال الطحاوى في حاشيته على مراقى الفلاح: ”ويتدب عندنا التسبيح وكون إحداهن بالتراب“. اهـ (ص ١٩)  
وفي مراقى الفلاح: ”ويطهر غير المرتبة بغسلها ثلاثا وجوبا وسبعا مع التراب ندبا في نجاسة الكلب“. اهـ (ص ٩٢).